

بيروت في ٢٥/١/٢٠١٧

رقم ٤٤١٤/٢٠١٧/٣٠

حضرة الزميل الكريم،

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: مذكرة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت الى معالي وزير الاشغال العامة والنقل
الاستاذ يوسف فنيانوس حول مطالب قطاع النقل البحري في لبنان.
المرجع: تعميم الغرفة رقم ٤٤٠٥/٢٠١٧/٢٨ تاريخ ١٨/١/٢٠١٧.

بالاشارة الى الموضوع أعلاه، وعطفا على الاجتماع الموسع الذي عقد في مقر الغرفة الدولية للملاحة في بيروت بتاريخ ١٩/١/٢٠١٧، وحضره حشد من الزملاء أعضاء الغرفة، حيث جرى خلاله التداول بالمواضيع المطلوب إدراجها في المذكرة التي سترفعها الغرفة الى معالي وزير الاشغال العامة والنقل الاستاذ يوسف فنيانوس، والتي من شأنها الاستمرار في تطوير خدمات وأداء مرفأ بيروت وتفعيل دوره المحوري في المنطقة، يسرنا أن نرسل لكم نسخة عن هذه المذكرة ذات الرقم ٤٤٠٧/٢٠١٧/٢٣ تاريخ ٢٣/١/٢٠١٧، حيث تم تسليمها الى معالي الوزير فنيانوس بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٧.

وسوف تتابع الغرفة ملاحقة المواضيع المدرجة في المذكرة مع معالي الوزير فنيانوس، وتوافقكم بما يستجد

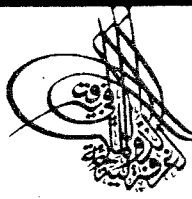
في حينه.

تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الرئيس

ايلى اميل زخور

ربطا: مذكرة الغرفة رقم ٤٤٠٧/٢٠١٧/٢٣ تاريخ ٢٣/١/٢٠١٧.



بيروت في ٢٣/١/٢٠١٧

رقم ٤٤٠٧/٢٠١٧

معالي وزير الأشغال العامة والنقل
الأستاذ يوسف فنياتوس المحترم.
الحازمية.

تحية طيبة وبعد،

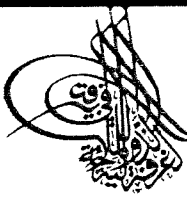
الموضوع: مطالب قطاع النقل البحري في لبنان.

نود بداية أن ننوه باجتماع العمل الذي عقد برئاسة معاليكم في مقر وزارة الاشغال العامة بتاريخ ١٨/١/٢٠١٧، وأن نعرب مجددا عن جزيل شكرنا على موافقتكم الكريمة برعاية حفل العشاء الذي ستقيمه الغرفة الدولية للملاحة في بيروت، تكريما للوفود العربية التي ستشارك في اجتماعات الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية، والتي تستضيفها الغرفة في بيروت بتاريخ ٨/٣/٢٠١٧.

أما بعد، فيسرنا أن نعرض على معاليكم شؤون النقل البحري اللبناني، لا سيما أوضاع مرفأ بيروت الحالية، التي نرى أنه من الضروري، في ظل تجميد مشاريع التوسيع والتطوير بعد الغاء مشروع ردم الحوض الرابع، الاسراع بمعالجتها لكي يتمكن هذا المرفق البحري الخدماتي الأهم في لبنان والذي يمر عبره أكثر من ٧٠ بالمئة من حركة التجارة الخارجية في لبنان، الاستمرار في تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين معه، وتفعيل دوره المحوري في المنطقة.

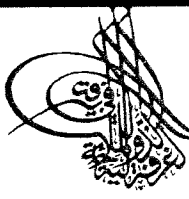
على صعيد حركة البواخر الناقلة للحاويات.

- شكل استحداث وتشغيل محطة الحاويات في مرفأ بيروت خلال العام ٢٠٠٤، حدثا مهما في تاريخ المرفأ، لأنه وضعه على خريطة أهم المرفأ المتطورة والحديثة في المنطقة.



- ٢ -

- إن تلك المحطة حققت زيادة مضطربة وسريعة بحركة الحاويات التي تداولها مرفأ بيروت، بحيث ارتفع عددها من ٣٠٠ ألف حاوية نمطية في العام ٢٠٠٣، الى أكثر من مليون ومئة ألف حاوية نمطية سنويا.
- تم تنفيذ مشروع توسعة تلك المحطة من جهة الشرق والمباشرة في استخدامها خلال العام ٢٠١٣، ما مكّن المرفأ من استيعاب أزمة الازدحام الكبيرة التي كان يعاني منها.
- أصبح طول الرصيف المركزي (رقم ١٦) في محطة الحاويات بعد تنفيذ مشروع التوسعة ١١٠٠ متر بدلا من ٦٠٠ متر، مجهزا ب١٢ رافعة جسرية للتعامل مع بواخر الحاويات بدلا من ٦ روافع، كما ارتفعت القدرة الاستيعابية لمرفأ بيروت الى حوالي ١,٣٥٠ مليون حاوية نمطية سنويا.
- إن مرفأ بيروت تعامل مع ١,١٤٧ مليون حاوية نمطية في العام ٢٠١٦، بارتفاع ١,٥٠ بالمئة عن العام ٢٠١٥، من ضمنها ٢٩١ ألف حاوية نمطية برسم المسافنة نحو مرفأ البلدان المجاورة، وبنخفاض نسبته ١٢ بالمئة عن العام ٢٠١٥. في حين ارتفعت حركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي الى ٤٠٣,٧٣٣ حاوية نمطية وبنسبة ٦ بالمئة .
- كان من المفروض الاستمرار في تنفيذ مشروع توسعة جديد لمحطة الحاويات من جهة الغرب عبر ردم الحوض الرابع، وباستحداث مكانه رصيفا بطول ٥٠٠ متر، قادرا على التعامل مع البواخر الناقلة للحاويات والبضائع العادية.
- لكن تنفيذ المشروع لقي اعتراضات من جهات عدة وفي ظل قيادتها قيادة الجيش اللبناني التي رأّت بأن ردم الحوض الرابع سيؤدي الى خفض عدد الارصفة العاملة في المرفأ، والى عرقلة رسو القاطع الحربية الصديقة التي تؤم المرفأ، لا سيما تلك التابعة لقوات الـ"UNIFIL" العاملة في الجنوب اللبناني، والقاطع الحربية الجديدة التي كانت ستسلمها القوات البحرية اللبنانية من ضمن الهبة السعودية المخصصة لتسليح الجيش اللبناني.
- تجاوبا مع طلب قيادة الجيش اللبناني، ألغي مشروع التوسعة الجديد بعد أن كان تم ردم قسم من الحوض الرابع، ما أدى الى تعطيل استخدام الرصيفين ١٤ و ١٥ المحيطين به، بينما بقي الرصيف رقم ١٣ عاملا لأن الردم لم يصل اليه .

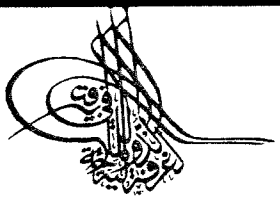


- ٣ -

- بانتظار أن تنطلق مجددا مشاريع التوسيع والتطوير والتحديث في مرفأ بيروت، نرى أنه من الضروري اتخاذ الاجراءات والتدابير التالية التي يمكن أن تساهم في تكبير القدرة الاستيعابية لمرفأ بيروت وتفعيل خدماته.

- إعادة تأهيل الحوض الرابع العاطل عن العمل منذ أكثر من عامين، وذلك عبر إعادة تنظيفه من الردم لكي تتمكن البواخر الصغيرة الناقلة للحاويات (feeder vessels) أو البضائع العادية أو الرو/رو من العمل مجددا على أرصفته كافة.
- من المتوقع أن يشهد مرفأ بيروت حركة جيدة مع استعادة سوريا لأمنها واستقرارها والمباشرة في إعادة إعمارها. فالمرفأ السوريان طرطوس واللاذقية لن يكونا قادرين على استيعاب الحجم الكبير من المواد الأولية والبضائع المطلوب استيرادها والتي تقدر بأكثر من ٢٥٠ مليار دولار، حسب تقرير صادر عن البنك الدولي.
- إن مرفأي بيروت وطرابلس سيكون لهما حصة كبيرة من تلك البضائع والتي يمكن أن تؤدي الى تجدد أزمة الازدحام في مرفأ بيروت.
- لذلك نقترح إعداد دراسة عن الجدوى الاقتصادية لمشروع بناء مرفأ جاف (dry port) في منطقة البقاع، يتم عبره استيعاب الحاويات والبضائع المستوردة التي تنقل بعد ذلك الى مقصدها النهائي في منطقة البقاع وسوريا والى مختلف الدول العربية.
- إن هذا المرفأ الجاف يمكن أن يساهم في تخفيف الضغط عن مرفأ بيروت.
- هناك مساحات عدة في أرجاء المرفأ يمكن إعادة تأهيلها والاستعانة بها لتستيف الحاويات.
- إن وجود محطة الحاويات في مرفأ بيروت المتطورة أنقذ القطاعين الصناعي والزراعي من كارثة محتمة مع استمرار إغلاق المعابر البرية عبر سوريا الى تركيا والدول العربية. فوجود هذه المحطة استقطب أهم شركات الملاحة العالمية للتعامل معها، ما سمح للصناعيين والمزارعين من تصدير منتجاتهم بحرا الى تركيا والدول العربية والمحافظة على زبائنهم في أسواق تلك البلدان.

٥/٣



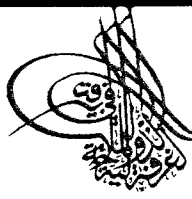
-٤-

- هناك عشرات الحاويات المستوردة عالقة في محطة الحاويات منذ سنوات عدة لأسباب مختلفة تحتوي على بضائع أما محجوزة من قبل القضاء أو لم يستلمها أصحابها. لذلك نرجو من وزارتك الموقرة رفع هذا الموضوع الى مقام مجلس الوزراء لإيجاد الحل المناسب لهذه الحاويات العالقة، ولتتمكن الخطوط البحرية المعنية من استعادتها.
- ان سوء الاحوال الجوية والبحرية تعطل الرسو والعمل على قسم من الرصيف رقم ١٦ في المحطة غير المحمي بمكسر الموج (break water)، وأحيانا العمل على طول الرصيف. إن تطويل مكسر الموج يمكن أن يؤمن الحماية لكامل رصيف محطة الحاويات، وبالتالي العمل طيلة أيام السنة.

على صعيد بواخر البضائع العادية والرو/رو.

- إن مرفأ بيروت تعامل مع ٨,٧٦٧ ملايين طن من البضائع في العام ٢٠١٦، بارتفاع ٦ بالمئة عن العام ٢٠١٥.
- توزعت هذه البضائع البالغة ٨,٧٦٧ ملايين طن على الشكل التالي:
- بضائع مستوردة ومصدرة ضمن الحاويات على البواخر الناقلة للحاويات: ٥,٥٦٥ ملايين طن بنسبة ٦٣ بالمئة. (دون احتساب وزن بضائع الحاويات برسم المسافنة).
- بضائع مستوردة ومصدرة على البواخر العادية والرو/رو: ٢,٣٦٩ ملايين طن بنسبة ٢٧ بالمئة.
- بضائع الدوكمة (حبوب): ٨٣٣ ألف طن بنسبة ١٠ بالمئة.
- المجموع العام: ٨,٧٦٧ ملايين طن وبنسبة ١٠٠ بالمئة.
- بلغ عدد السيارات الواردة والمعاد تصديرها بحرا بواسطة بواخر الرو/رو ١١١,٢٧٣ سيارة في العام ٢٠١٦، وهو العدد ذاته تقريبا للعام ٢٠١٥.
- إن هذا العدد الكبير من السيارات تم تخزينه في باحات عدة في حرم المرفأ.
- إن ادارة مرفأ بيروت كانت وضعت مخططا لإنشاء بناء من عدة طبقات لتخزين هذه السيارات بدلا من تلك الباحات.
- إن إنشاء هذا المبنى سيؤدي الى تحرير تلك الباحات، وبالتالي سيتمكن مرفأ بيروت من استخدامها لتستيف عدد كبير من الحاويات بعد إعادة تأهيلها .

٥/٤



- ٥ -

- إن مستودعات عدة في مرفأ بيروت مكنظة ببضائع تالفة أو بضائع برسم الببع بالمزاد العلني أو بضائع محجوزة من قبل القضاء، أو بضائع لم يتسلمها أصحابها منذ عدة سنوات، لذلك نرجو من وزارتكم الموقرة رفع هذه القضية الى مقام مجلس الوزراء لإيجاد الحل المناسب لهذه البضائع، ومن ثم لإعادة تأهيل وصيانة تلك المستودعات.

- إن الرسوم المرفئية على السيارات والآليات في مرفأ بيروت تساوي عدة أضعاف الرسوم المرفئية في مرفأ طرابلس، وبالتالي مطلوب إعادة النظر بالتعرفة المعتمدة في مرفأ بيروت.

- إن هذه التدابير والاجراءات التي نقترح اعتمادها، يجب أن لا تكون البديل عن مشاريع التوسيع والتطوير التي يجب أن تستمر في مرفأ بيروت، لتظل خدماته في مصاف مرفأ البلدان المتطورة وقادرا على تفعيل دوره المحوري في المنطقة.

لا يسعنا أخيرا إلا أن نوكد مجددا لمعالكم وضع كل إمكانيات الغرفة الدولية للملاحة في بيروت بالتصرف والعمل مع وزارتكم الموقرة، لما فيه خير المصلحة العامة وقطاع النقل البحري في لبنان.

وإذ نأمل أن يلقى كتابنا باهتمام معالكم.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام

الرئيس

ايلى اميل زخور

مع تحياتي واحترامي